



أثر إدارة المخاطر المؤسسية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري:

دراسة تطبيقية في قطاع الطاقة السعودي

إعداد الطالب

علي عبدالعزيز احمد عكام

253002412

تحت إشراف

د. فايز جراد

1447هـ - 2026م

مقدمة البحث

تواجه المنظمات المعاصرة بيئة عمل تتسم بدرجة عالية من التعقيد وعدم التأكد نتيجة التسارع الكبير في التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على طبيعة القرارات الإدارية ومستوى كفاءتها. ولم يعد اتخاذ القرار الإداري عملية تقليدية تعتمد على الخبرة الشخصية أو الحدس الإداري، بل أصبح عملية استراتيجية مركبة تتأثر بجملة من المخاطر المؤسسية التي قد تهدد استمرارية المنظمة وقدرتها التنافسية. وفي هذا السياق برزت إدارة المخاطر المؤسسية كمدخل إداري حديث يهدف إلى تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها ووضع الاستجابات المناسبة لها بما يدعم جودة القرارات ويعزز كفاءتها.

لقد أسهمت التحولات العالمية خلال السنوات الأخيرة في رفع مستوى الاهتمام بإدارة المخاطر داخل المنظمات، خاصة بعد الأزمات المالية والفضائح المؤسسية التي كشفت عن ضعف نظم الرقابة وإدارة المخاطر. وتشير الأدبيات إلى أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتنظيمية أدت إلى زيادة كبيرة في مستويات عدم التأكد والتعقيد التي يواجهها صناع القرار، الأمر الذي استدعى تطوير أطر مؤسسية متكاملة لإدارة المخاطر وربطها بالوظائف الاستراتيجية للمنظمة (بوبكر وجميل، 2019).

وتتجاوز إدارة المخاطر المؤسسية المفهوم التقليدي القائم على تجنب الخسائر، لتشمل دورًا استراتيجيًا في دعم الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة التنافسية. فقد أوضحت الدراسات الحديثة أن تبني ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية يسهم في تحسين الأداء غير المالي للمنظمات من خلال دعم البيئة الداخلية، وتعزيز القدرة على تحديد الأحداث وتقييم المخاطر، بما ينعكس إيجابًا على النتائج المؤسسية طويلة المدى. (Al Lawati et al., 2025) ويؤكد ذلك أن إدارة المخاطر لم تعد وظيفة رقابية فحسب، بل أداة استراتيجية تدعم التخطيط واتخاذ القرار.

كما أن تطور التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية، أضاف بُعدًا جديدًا لإدارة المخاطر وصناعة القرار. فعلى الرغم من أن هذه التقنيات تسهم في تحسين معالجة البيانات وتقديم بدائل قرار أكثر دقة، إلا أن الإفراط في الاعتماد عليها قد يؤثر في الحكم البشري ويُضعف مهارات اتخاذ القرار لدى الأفراد، مما يستوجب موازنة الاستخدام التقني مع الضوابط المؤسسية لإدارة المخاطر. (Ahmad et al., 2023)

ويُعد قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية من أكثر القطاعات تعرضًا للمخاطر المؤسسية نظرًا لضخامة الاستثمارات، وتقلبات أسعار الطاقة، والتحول نحو الطاقة المتجددة، إضافة إلى المتطلبات التنظيمية والبيئية المرتبطة برؤية المملكة 2030. ومن ثم فإن كفاءة اتخاذ القرار الإداري في هذا القطاع تمثل عنصرًا حاسمًا في ضمان الاستدامة التشغيلية والمالية. وتبرز أهمية

إدارة المخاطر المؤسسية هنا كإطار متكامل يساعد القيادات الإدارية على المفاضلة بين البدائل واتخاذ قرارات رشيدة قائمة على تحليل علمي للمخاطر.

وانطلاقاً مما سبق، تتحدد أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تحليل أثر إدارة المخاطر المؤسسية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في قطاع حيوي واستراتيجي، بما يسهم في سد الفجوة المعرفية بين الأطر النظرية والتطبيقات العملية، ويدعم توجهات المنظمات نحو تبني ممارسات إدارية قائمة على الاستباقية لا رد الفعل. كما توفر الدراسة أساساً علمياً يمكن أن تستفيد منه القيادات الإدارية وصناع السياسات في تطوير نظم الحوكمة وإدارة المخاطر بما ينعكس إيجاباً على جودة القرارات وكفاءة الأداء المؤسسي.

مشكلة البحث

في ظل البيئة المعاصرة التي تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، أصبحت المنظمات تواجه طيفاً واسعاً من المخاطر المؤسسية التي قد تعوق تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتؤثر في جودة قراراتها الإدارية. وتتمثل الإشكالية الرئيسة في أن العديد من المنظمات — رغم إدراكها لأهمية إدارة المخاطر — لا تزال تطبقها بصورة جزئية أو شكلية، دون دمجها الفعلي في عمليات اتخاذ القرار. وينعكس ذلك في ضعف القدرة على التنبؤ بالمخاطر، أو قصور الاستجابة لها، مما يؤدي إلى قرارات إدارية أقل كفاءة.

وقد أكدت الأدبيات أن تزايد التعقيد وعدم التأكد في بيئة الأعمال أدى إلى ضغوط متزايدة على متخذي القرار، خاصة في ظل الأزمات والفضائح المؤسسية التي أبرزت الحاجة إلى أطر رقابية وإدارية أكثر صرامة. وهو ما دفع المنظمات إلى إعادة هيكلة وظائف إدارة المخاطر وربطها بالإدارة العليا لضمان فاعلية التأثير في القرارات الاستراتيجية (بوبكر وجميل، 2019).

وتتجلى مشكلة البحث بصورة أوضح في قطاع الطاقة السعودي، الذي يواجه مجموعة مركبة من المخاطر تشمل المخاطر المالية المرتبطة بتذبذب الأسعار، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر البيئية، إضافة إلى مخاطر التحول نحو الطاقة النظيفة. ورغم تبني العديد من شركات القطاع لأطر إدارة المخاطر المؤسسية، إلا أن مدى انعكاس هذه الممارسات على كفاءة اتخاذ القرار الإداري لا يزال محل تساؤل بحثي.

وتشير الدراسات إلى أن تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية يسهم في تعزيز الأداء المؤسسي من خلال دعم الميزة التنافسية وتحسين القدرة على الاستجابة للمتغيرات. كما أن دمج تقييم المخاطر ضمن البيئة الداخلية للمنظمة وعمليات تحديد الأحداث يسهم في تحسين النتائج غير المالية ويدعم فعالية القرارات. (Al Lawati et al., 2025) إلا أن هذا الأثر قد يختلف باختلاف القطاع ودرجة نضج ممارسات إدارة المخاطر.

ومن جانب آخر، فإن الاعتماد المتزايد على التقنيات الحديثة في دعم القرار — مثل الذكاء الاصطناعي — يطرح تحديات إضافية تتعلق بمدى تأثيرها على الحكم الإداري البشري. فقد

بينت بعض الدراسات أن الإفراط في الاعتماد على التقنيات الذكية قد يؤدي إلى تراجع دور العنصر البشري في اتخاذ القرار، ويخلق مخاطر تتعلق بالأمن والخصوصية وجودة الحكم الإداري. (Ahmad et al., 2023) وهو ما يضيف بعداً جديداً لمشكلة البحث يتمثل في ضرورة التكامل بين إدارة المخاطر والتقنيات الداعمة للقرار.

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر إدارة المخاطر المؤسسية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية؟

أهمية البحث

الأهمية النظرية

1. الإسهام في إثراء الأدبيات العلمية المرتبطة بإدارة المخاطر المؤسسية وعلاقتها بكفاءة اتخاذ القرار الإداري.

2. توضيح الإطار المفاهيمي والتكاملي بين أبعاد إدارة المخاطر والعملية الإدارية لصنع القرار.

3. سد الفجوة البحثية في الدراسات التطبيقية بقطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية.

4. دعم التوجهات الحديثة التي تنتظر لإدارة المخاطر كمدخل استراتيجي داعم للحوكمة والاستدامة المؤسسية.

الأهمية العملية

1. مساعدة القيادات الإدارية في توظيف إدارة المخاطر لرفع كفاءة القرارات.
2. تحسين جودة القرارات الإدارية وتقليل آثار المخاطر المحتملة.
3. دعم شركات الطاقة في مواجهة التقلبات والتحديات التشغيلية والبيئية.
4. تقديم توصيات تطبيقية تساهم في تطوير نظم الحوكمة وإدارة المخاطر بالقطاع.

أسئلة البحث

التساؤل الرئيس

ما أثر إدارة المخاطر المؤسسية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية؟

التساؤلات الفرعية

1. ما مستوى تطبيق أطر وممارسات إدارة المخاطر المؤسسية في شركات قطاع الطاقة بالمملكة العربية السعودية؟

2. ما درجة كفاءة اتخاذ القرار الإداري لدى القيادات الإدارية في قطاع الطاقة من حيث الدقة

والسرعة وتحقيق الأهداف؟

3. ما طبيعة العلاقة التأثيرية بين أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية (تحديد المخاطر، تقييمها،

الاستجابة لها، الرقابة عليها) وكفاءة اتخاذ القرار الإداري؟

4. إلى أي مدى تسهم إدارة المخاطر المؤسسية في تحسين جودة وفاعلية القرارات الإدارية

وتقليل حالة عدم التأكد؟

أهداف البحث

الهدف الرئيس

التعرف على أثر إدارة المخاطر المؤسسية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في قطاع الطاقة في

المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية

1. قياس مستوى تبني وتطبيق إدارة المخاطر المؤسسية في شركات قطاع الطاقة.

2. تقييم مستوى كفاءة اتخاذ القرار الإداري لدى القيادات الإدارية في القطاع.

3. تحليل أثر أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية على كفاءة وجودة القرارات الإدارية.

4. تقديم توصيات عملية لتعزيز توظيف إدارة المخاطر المؤسسية في دعم فاعلية اتخاذ القرار

الإداري.

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لإدارة المخاطر المؤسسية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتحديد المخاطر على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتقييم المخاطر على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) للاستجابة للمخاطر على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) للرقابة على المخاطر على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة باوزير (2025) إلى تحليل أثر إدارة المخاطر على كفاءة إدارة الممتلكات في السوق العقاري بمدينة الرياض. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة بلغت (151) مفردة من العاملين في القطاع العقاري. أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي لإدارة المخاطر على مختلف جوانب إدارة الممتلكات، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، والتقييم، والتسعير، والصيانة. كما أكدت أن الإدارة الفعالة للمخاطر تسهم في تحسين الأداء العقاري وزيادة الكفاءة التشغيلية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني نماذج متقدمة لإدارة المخاطر ودمجها في العمليات الإدارية اليومية، وتعزيز وعي العاملين بأهميتها.

كما سعت دراسة شعبان (2025) إلى اختبار أثر إدارة المخاطر المؤسسية على كفاءة الاستثمار وانعكاسها على قيمة الشركات المدرجة في البورصة المصرية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، مع تحليل بيانات (50) شركة خلال الفترة (2018-2023) باستخدام نماذج الانحدار وتحليل المسار. أظهرت النتائج أن إدارة المخاطر المؤسسية تؤثر إيجابياً على كفاءة الاستثمار، كما أن كفاءة الاستثمار تؤثر بدورها على قيمة الشركات، إضافة إلى وجود تأثير غير مباشر لإدارة المخاطر عبر المتغير الوسيط. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق نظم ERM لدعم الاستدامة وزيادة ثقة المستثمرين وتحسين كفاءة الأسواق المالية.

وهدفت دراسة العشري (2025) إلى تقييم فعالية أنظمة إدارة المخاطر المؤسسية في الشركات السعودية الكبرى. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام استبيان موزع على عينة مكونة من (160) شركة. أظهرت النتائج أن أنظمة إدارة المخاطر تتمتع بمستوى جيد من الفعالية، مع وجود دعم واضح من الإدارة العليا واهتمام بالتدريب وتطوير الوعي المؤسسي بالمخاطر. كما بينت أن هذه الأنظمة تسهم في تحسين عملية اتخاذ القرار وتعزيز السمعة المؤسسية. وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تطوير أنظمة إدارة المخاطر وربطها بشكل أكبر بالاستراتيجيات التنظيمية.

ومن جهة أخرى هدفت دراسة Yusuf et al. (2025) إلى تحليل أثر تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي للشركات في مصر. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام تحليل الانحدار، وشملت عينة من ثلاث شركات مدرجة في البورصة المصرية. أظهرت النتائج أن تطبيق إدارة المخاطر يرتبط إيجابياً بمؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما يؤثر على قرارات تبني النظام داخل الشركات. وأوضحت النتائج أيضاً وجود علاقة بين الحوكمة المؤسسية وتبني ERM. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ممارسات الحوكمة وتطبيق أنظمة إدارة المخاطر لدعم الأداء المالي والاستدامة المؤسسية.

كما هدفت دراسة Alkhyoon et al. (2023) إلى فحص أثر إدارة المخاطر المؤسسية على أداء الشركات في كل من إيران والعراق والسعودية. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات بابل

خلال الفترة (2012-2019) باستخدام نماذج الانحدار. أظهرت النتائج أن تأثير إدارة المخاطر يختلف باختلاف البيئة الاقتصادية، حيث ساهمت في تحسين الربحية في بعض الدول، بينما أثرت على مؤشرات أخرى مثل نمو المبيعات بشكل متباين. كما أكدت النتائج أن طبيعة السوق وهيكل الشركات يلعبان دورًا مهمًا في تحديد فعالية إدارة المخاطر. وأوصت الدراسة بضرورة تصميم أنظمة إدارة مخاطر تتناسب مع البيئة المحلية لكل دولة.

وسعت دراسة **Al Lawati et al. (2025)** إلى تحليل أثر إدارة المخاطر المؤسسية على القدرة التنافسية للشركات في قطاع التأمين العماني، مع اختبار دور الميزة التنافسية كمتغير وسيط. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي باستخدام نماذج إحصائية لقياس العلاقات بين المتغيرات. أظهرت النتائج أن إدارة المخاطر المؤسسية تؤثر بشكل إيجابي على الميزة التنافسية، والتي بدورها تعزز الأداء المؤسسي. كما أكدت أن دمج إدارة المخاطر في الاستراتيجية يعزز قدرة الشركات على مواجهة التحديات. وأوصت الدراسة بضرورة تبني منظور استراتيجي لإدارة المخاطر وربطها بالأداء طويل المدى.

التعليق على الدراسات السابقة

تُظهر الدراسات السابقة اتفاقًا واضحًا على أهمية إدارة المخاطر المؤسسية كمدخل حديث يسهم في تحسين الأداء المؤسسي ورفع كفاءة القرارات الإدارية في مختلف القطاعات. فقد أكدت دراسة باوزير (2025) أن إدارة المخاطر تؤثر إيجابيًا على كفاءة إدارة الممتلكات في القطاع العقاري،

بينما توصلت دراسة شعبان (2025) إلى وجود تأثير معنوي لإدارة المخاطر المؤسسية على كفاءة الاستثمار وقيمة الشركات. كما أوضحت دراسة العشري (2025) أن تطبيق أنظمة إدارة المخاطر يسهم في تعزيز عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء التنظيمي. وتدعم هذه النتائج ما توصلت إليه دراسة (Al Lawati et al., 2025) من أن إدارة المخاطر المؤسسية تعزز القدرة التنافسية من خلال تحسين الأداء الاستراتيجي.

وفي سياق متصل، أكدت دراسة (Yusuf et al., 2025) ودراسة Alkhyoon et al. (2023) وجود علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر المؤسسية والأداء المالي، مع الإشارة إلى أن تأثيرها قد يختلف باختلاف البيئة الاقتصادية وطبيعة القطاع. ويعكس هذا التباين أهمية دراسة السياق التطبيقي عند تحليل دور إدارة المخاطر.

أما من حيث أوجه التشابه، فقد اتفقت معظم الدراسات على استخدام المنهج الوصفي التحليلي أو الكمي، والاعتماد على أدوات إحصائية مثل الانحدار وتحليل الارتباط لاختبار العلاقات بين المتغيرات. كما تشابهت في التأكيد على الدور الاستراتيجي لإدارة المخاطر في دعم الأداء وتحسين الكفاءة المؤسسية (شعبان، 2025؛ العشري، 2025؛ Alkhyoon et al., 2023).

في المقابل، تختلف الدراسات من حيث مجال التطبيق، حيث تناولت قطاعات متعددة مثل العقار (باوزير، 2025)، والأسواق المالية (شعبان، 2025؛ Yusuf et al., 2025) وقطاع التأمين (Al Lawati et al., 2025)، إضافة إلى دراسات مقارنة بين دول مختلفة (Alkhyoon et al., 2025).

(al., 2023). كما تختلف من حيث المتغيرات التابعة، إذ ركزت بعض الدراسات على الأداء

المالي، بينما ركزت أخرى على الكفاءة التشغيلية أو القدرة التنافسية.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب؛ فهي تركز على العلاقة المباشرة بين إدارة المخاطر المؤسسية وكفاءة اتخاذ القرار الإداري، وهو متغير لم يحظَ بالتركيز الكافي في الدراسات السابقة التي اهتمت غالبًا بالأداء المالي أو الاستثماري. كما أنها تُطبق في قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية، وهو قطاع استراتيجي عالي المخاطر، مما يمنح الدراسة بعدًا تطبيقيًا مهمًا. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى تحليل أبعاد إدارة المخاطر بشكل تفصيلي (تحديد، تقييم، استجابة، رقابة) وربطها بكفاءة القرار، مما يسهم في سد فجوة بحثية تتعلق بدمج إدارة المخاطر بعملية اتخاذ القرار الإداري بشكل مباشر.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدراسة الحالية تمثل امتدادًا وتطويرًا للأدبيات السابقة، حيث تجمع بين البعد الاستراتيجي لإدارة المخاطر والبعد السلوكي والإداري المرتبط بصناعة القرار، في سياق تطبيقي حديث يدعم توجهات الحوكمة والتحول المؤسسي.

المنطلقات النظرية للدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من النظريات الإدارية والاقتصادية التي تفسر العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وكفاءة اتخاذ القرار الإداري، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: نظرية الوكالة (Agency Theory)

تُعد نظرية الوكالة من أبرز النظريات التي تفسر العلاقة بين الإدارة (الوكلاء) والملاك (الأصيل)، حيث ظهرت نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات الحديثة. وترجع نشأة هذه النظرية إلى أعمال **Jensen & Meckling (1976)**، والتي أكدت أن تعارض المصالح بين الطرفين يؤدي إلى ظهور مخاطر تنظيمية تتطلب وجود آليات رقابية فعالة. وفي هذا السياق، تلعب إدارة المخاطر المؤسسية دوراً مهماً في تقليل عدم تماثل المعلومات والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، مما يساهم في تحسين جودة القرارات الإدارية ورفع كفاءتها.

ثانياً: نظرية اتخاذ القرار (Decision-Making Theory)

ترتكز هذه النظرية على تفسير كيفية اتخاذ الأفراد والمنظمات للقرارات في ظل ظروف عدم التأكد. وتعود جذورها إلى أعمال **Herbert Simon (1947)** الذي قدم مفهوم "العقلانية المحدودة"، حيث أشار إلى أن متخذي القرار لا يمتلكون معلومات كاملة ولا قدرة غير محدودة على التحليل.

ومن هنا تبرز أهمية إدارة المخاطر المؤسسية كأداة داعمة لعملية اتخاذ القرار، حيث توفر معلومات تحليلية عن المخاطر المحتملة، وتساعد في تقييم البدائل المختلفة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية.

ثالثاً: نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

تقوم هذه النظرية على أن المنظمة لا تعمل فقط لتحقيق مصالح المساهمين، بل يجب أن تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة مثل الموظفين والعملاء والمجتمع. وقد طور هذه النظرية **Freeman (1984)**، حيث أكد أن نجاح المنظمة يعتمد على قدرتها على تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة.

وفي إطار هذه النظرية، تسهم إدارة المخاطر المؤسسية في تحديد المخاطر التي قد تؤثر على هذه الأطراف، مما يساعد في اتخاذ قرارات إدارية مسؤولة ومستدامة تعزز الثقة وتحسن الأداء المؤسسي.

نموذج الدراسة

نوع المتغير	المتغير	الأبعاد / المؤشرات
المتغير المستقل	إدارة المخاطر المؤسسية	تحديد المخاطر
		تقييم المخاطر
		الاستجابة للمخاطر
		الرقابة على المخاطر
المتغير التابع	كفاءة اتخاذ القرار الإداري	دقة القرار
		سرعة اتخاذ القرار
		تحقيق الأهداف
		تقليل المخاطر

المنهجية وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، نظرًا لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وكفاءة اتخاذ القرار الإداري في قطاع الطاقة بالمملكة العربية السعودية. حيث يسهم هذا المنهج في وصف الظاهرة محل الدراسة بدقة، وتحليل أبعادها المختلفة، واستخلاص النتائج التي تعكس الواقع الفعلي للممارسات الإدارية داخل المنظمات. وقد تم الاعتماد على أسلوبين رئيسيين في جمع البيانات:

• **الأسلوب النظري:** من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع

إدارة المخاطر المؤسسية واتخاذ القرار الإداري.

• **الأسلوب الميداني:** من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من العاملين والقيادات

الإدارية في شركات قطاع الطاقة، بهدف جمع بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي.

كما سيتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، مثل المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط، وتحليل الانحدار، لاختبار فرضيات الدراسة وقياس قوة العلاقة بين المتغيرات.

أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وذلك لملاءمته لطبيعة البحث وإمكانية تطبيقه على عدد كبير من أفراد العينة.

وقد تم تصميم الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي، ويتكون من جزأين رئيسيين:

الجزء الأول:

البيانات الديموغرافية، مثل:

- الجنس
- العمر
- المؤهل العلمي
- سنوات الخبرة
- المسمى الوظيفي

الجزء الثاني:

محاوير الدراسة، وتشمل:

1. إدارة المخاطر المؤسسية وتتضمن:

- تحديد المخاطر
- تقييم المخاطر
- الاستجابة للمخاطر
- الرقابة على المخاطر

2. كفاءة اتخاذ القرار الإداري وتشمل:

- دقة القرار
- سرعة اتخاذ القرار
- تحقيق الأهداف
- تقليل المخاطر

وسيتم التحقق من صدق الأداة وثباتها باستخدام:

- صدق المحتوى
- معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات

حدود الدراسة

تحدد هذه الدراسة بعدد من الحدود التي توضح نطاقها كما يلي:

- الحدود المكانية: شركات قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية
- الحدود الزمانية: خلال الفترة (2025 – 2026)
- الحدود البشرية: العاملون والقيادات الإدارية في شركات قطاع الطاقة
- الحدود الموضوعية: دراسة أثر إدارة المخاطر المؤسسية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري

أخلاقيات البحث العلمي

- الالتزام بالأمانة العلمية في جميع مراحل البحث، وعدم التلاعب بالبيانات أو النتائج.
- توثيق جميع المصادر والمراجع المستخدمة وفق أسلوب علمي معتمد (APA).
- الحفاظ على سرية بيانات المشاركين وعدم الإفصاح عن أي معلومات شخصية.
- استخدام البيانات لأغراض البحث العلمي فقط وعدم توظيفها لأي أغراض أخرى.
- الحصول على موافقة المشاركين قبل توزيع الاستبيان (الموافقة المستنيرة).

- تجنب أي شكل من أشكال الانتحال العلمي أو النسخ غير المشروع.

المراجع

بوبكر، مصطفى، وجميل، أحمد. (2019). أثر إدارة المخاطر على اتخاذ القرارات الاستراتيجية

، Beam Journal of Economic Studies ، في مؤسسة هيكل للحديد والصلب

3(1)87، -100.

باوزير، سلطان محمد عبد الله. (2025). أثر إدارة المخاطر على كفاءة إدارة الممتلكات في

السوق العقاري في الرياض. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية.

شعبان، ولاء علي أحمد أحمد. (2025). قياس أثر إدارة المخاطر المؤسسية على كفاءة الاستثمار

وانعكاسه على قيمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة

المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، كلية التجارة،

6(2)، -938.873

العشري، نهى عبد الرحمن. (2025). تقييم فعالية أنظمة إدارة المخاطر المؤسسية في المنظمات

الكبيرة: دراسة حالة على الشركات السعودية.

International Journal of Financial Administrative and Economic

Sciences، 4(3)، -87.55

Al Lawati, A., Hussin, B. M., Abdul Kadir, M. R., & Khudari, M. (2025).

The impact of enterprise risk management on firm competitiveness:

The mediating role of competitive advantage in the Omani insurance industry. *Risks*, 13(10), 199.

Ahmad, S. F., Han, H., Alam, M. M., Rehmat, M. K., Irshad, M., Arraño–

Muñoz, M., & Ariza–Montes, A. (2023). Impact of artificial intelligence on human loss in decision making, laziness and safety in education. *Humanities and Social Sciences Communications*, 10(1), 311.

Yusuf, Nehad Hosny, Abdelazeem, Amr Mahmoud, & Hafez, Mohamed

Farouk. (2025).The impact of enterprise risk management on financial performance: Case of Egypt—An empirical study.*ERURJ (Egyptian Russian University Journal)*.

Alkhyoon, Hussein, Abbaszadeh, Mohammad Reza, & Nassir Zadeh,

Farzaneh. (2023).Organizational risk management and performance from the perspective of fraud: A comparative study in

Iraq, Iran, and Saudi Arabia.

Journal of Risk and Financial Management, 16(3), 205.

Freeman, R. E. (1984). Strategic management: A stakeholder approach.

Simon, H. A. (1947). Administrative behavior: A study of decision-making processes in administrative organizations.

Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure.